أثر المخاطر الاستراتيجية طبقاً لاتفاقية بازلIII في رأس مال المصارف التجارية

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية

عضيد شياع عواد

مصرف الناسك الاسلامي

Atheedawad54@gmail.com

تاريخ تقديم البحث: 2023/05/06
تاريخ قبول البحث: 2023/05/31

المستخلص

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر الاستراتيجية في رأس مال المصارف التجارية طبقاً لاتفاقية بازلIII والتي قد ينتج عنها خسائر مؤثرة يتحملها رأس مال المصرف ، وقد اعتمدت الدراسة في فحص وتحليل اختبارات معايير تلك المخاطر على عينة مؤلفة من ستة مصارف تجارية عراقية لقياس درجة مؤشر المخاطر الاستراتيجية ومن ثم احتساب رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطية تلك المخاطر وفقاً للدعامة الثانية لاتفاقية بازل III وباعتماد أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر الاستراتيجية ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر المخاطر الاستراتيجية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة البحث والتي تستوجب تحديد رأس مال اقتصادي لمواجهة تلك المخاطر، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام المصارف العراقية بكافة المخاطر المصرفية والقيام بإجراء عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) المتضمن التقييم الشامل لجميع المخاطر المصرفية مع ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في هيكلية إدارة المخاطر والبنى الإدارية الواهنة وتطوير سياسات المصارف بما يتماشى مع التطورات العالمية الحديثة ، فضلاً عن أهمية تضمين التقارير المالية السنوية للمصارف بإفصاح شامل لكافة المخاطر المصرفية والإجراءات المتخذة للحد من آثارها السلبية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الاستراتيجية ، رأس المال الاقتصادي، المصارف التجارية العراقية

Abstract

The study aims to know the impact of strategic risks in the capital of commercial banks in accordance with the Basel Convention III, which may result in significant losses borne by the capital of the bank. And then calculating the economic capital required to cover those risks in accordance with the second pillar of the Basel Agreement II , the study concluded that there is a direct relationship between the strategic risk index and the degree of risk to which the banks are exposed to the research sample, which necessitates the identification of economic capital to meet these risks. which includes a comprehensive assessment of all banking risks with the need to bring about fundamental changes in the structure of risk management and weak administrative structures and the development of bank policies in line with recent global developments, in addition to the importance of including the annual financial reports of banks with a comprehensive disclosure of all banking risks and the measures taken to limit their negative effects.

Keywords: strategic risks, economic capital, Iraqi commercial banks

المقدمة:

مع التسارع المتزايد في تقنيات نظم المعلومات والاتصالات والتغييرات المتتالية في بيئة المؤسسات المصرفية وزيادة شدة المنافسة والحاجة الماسة إلى ضرورة التكيف ومواكبة التطورات العالمية في النظم والممارسات المصرفية وما صاحب تلك التطورات من زيادة مستوى المخاطر المصرفية كماً ونوعاً ، حيث تواجه المصارف أنواعاً عديدة من المخاطر وقد تم تصنيف هذه المخاطر على وجوه عديدة حيث أن البنوك بشكل عام عرضة لنوعين رئيسيين من المخاطر، الأول المخاطر النظامية (Systematic Risks) وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية من خلال التنويع في المحفظة الاستثمارية وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها، حيث أنها متعلقة بالبيئة المحيطة التي يعمل بها المصرف مثل مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القطرية والسياسية، والقانونية والمخاطر البيئية ، أما النوع الثاني فهي المخاطر غير النظامية (Non-systematic Risks) أو المخاطر الداخلية والمتعلقة بالمصرف نفسه وهذا النوع ممكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الإدارة وسوء الاستثمار والمخاطر الاستراتيجية والتنظيمية، حيث ترتبط المخاطر الاستراتيجية بكفاءة الإدارة العليا للمصرف التي يتوجب عليها أخذ الدور المناط بها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ونظم العمل واستثمار الفرص المناسبة التي تضمن إدارة الأنشطة المصرفية بطريقة آمنه وسليمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وتوفير عوائد مناسبة للمساهمين والمودعين مع ضمان جودة العمليات واستدامة البقاء والنمو المصرفي.

المبحث الأول – منهجية البحث والدراسات السابقة

1-1 : مشكلة البحث

يشكل رأس المال أحد المصادر الأساسية لتمويل المصارف ، كما يمثل الوسادة لتحمل وامتصاص كافة الخسائر التشغيلية الناجمة عن المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي ، وبذلك يتعين على المصارف الوصول إلى المستوى الأمثل لرأس المال الذي يمثل صمام الأمان القادر على تغطية كافة المخاطر المصرفية وبضمنها المخاطر الاستراتيجية الناجمة عن ضعف الكفاءة الإدارية في إدارة المصرف والتي لم تأخذ حيزاً كبيراً في اهتمام الإدارات المصرفية بهذا النوع من المخاطر ، لذا فأن البحث الحالي يسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل تؤثر المخاطر الاستراتيجية في رأس مال المصارف التجارية ؟
2. ما مستوى مؤشر المخاطر الاستراتيجية للمصارف التجارية العراقية عينة البحث ؟
3. ما مقدار رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطية كافة المخاطر المصرفية والذي يتعين على تلك المصارف الاحتفاظ به لمواجهة المخاطر الاستراتيجية التي تواجهها.

1-2 : هدف البحث

في ضوء مشكلة البحث ، فأن الأهداف الرئيسية لهذا البحث تتمثل بالآتي:

1. توضيح مفهوم المخاطر الاستراتيجية التي تواجه القطاع المصرفي.
2. تقييم الآثار المباشرة لمستوى المخاطر الاستراتيجية للمصارف التجارية العراقية عينة البحث.
3. التعرف على أهم الأساليب التي يمكن من خلالها قياس مستوى المخاطر الاستراتيجية للمصارف.
4. احتساب رأس المال الاقتصادي الذي يتوجب على المصارف الاحتفاظ به لمواجهة المخاطر الاستراتيجية للمصارف التجارية عينة البحث.

1-3 : أهمية البحث

أن تعزيز بناء إطار عام للمخاطر المصرفية وفق متطلبات اتفاقية بازل III والمتضمنة استيعاب كافة المخاطر المصرفية بما فيها المخاطر الكمية والنوعية ووضع منهجية متكاملة لقياس وتقييم ومعالجة تلك المخاطر يشكل العمود الفقري لحماية أموال المساهمين والمستثمرين ويعزز الثقة في سياسات وإجراءات المصرف ، لذلك يستمد البحث أهميته في كونه يسلط الضوء على أثر المخاطر الاستراتيجية باعتبارها مخاطر نوعية تتعلق بالكفاءة الإدارية للمصارف مع تحديد العوامل المكونة لها والتي تؤثر على رأس المال المصارف ، فضلاً عن الأهمية العلمية للبحث والمتمثلة في أنه يقدم دليل للجهات التنظيمية والرقابية في بيان أثر تلك المخاطر وأسلوب تقييمها وقياسها للاستفادة منها ووضعها موضع التنفيذ.

1-4 : فرضية البحث

استناداً إلى مشكلة البحث وأهدافه تم صياغة فرضية البحث الآتية :

" وجود تأثير للمخاطر الاستراتيجية طبقاً لاتفاقية بازل III في رأس مال المصارف التجارية العراقية "

1-5 : مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العراقية ، أما عينة الدراسة فتضم عينة مكونة من (6) مصارف تجارية خاصة والتي تم اختيارها لأهميتها في القطاع المصرفي العراقي ومدى توافر بيانات المصارف التي استطاع الباحث التوصل إليها، وهي (مصرف آشور الدولي ، مصرف سومر التجاري ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف التنمية الدولي ، المصرف المتحد للاستثمار ، مصرف المنصور التجاري).

1-6 : أدوات ومنهج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات البحثية واختبار الفروض ، فأن أسلوب البحث اعتمد الأدوات التالية:

1. الجانب النظري : وذلك بالاستعانة بالرسائل الجامعية والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة في تقديم الإطار المفاهيمي وبناء الأساس النظري والذي يعرض من خلاله الباحث التأصيل النظري لمتغيرات البحث.
2. الجانب التطبيقي: اعتمد الباحث أسلوب اللقاءات المباشرة مع مديري قسم إدارة المخاطر ومراقبي الامتثال في إجراء الدراسة التطبيقية والحصول على البيانات اللازمة لتحديد مستوى مخاطر الاستراتيجية للمصارف عينة البحث ، وقد تم تحليل وتقييم تلك البيانات واستخراج درجة مؤشر المخاطر الاستراتيجية بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي وفق متطلبات اتفاقية بازلIII لتحديد مقدار رأس المال الإضافي اللازم لتغطية تلك المخاطر وتكوين رأس المال الاقتصادي للمصارف موضوع الدراسة.

1-7 : حدود الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة فقد اشتملت عينة الدراسة على مجموعة من المصارف العراقية الخاصة وفق المعلومات والبيانات لعام 2023 ، وكما موضح في الجدول رقم (1) أدناه:

جدول رقم (1) : المصارف عينة البحث

المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال التنظيمي (مليار دينار)
مصرف آشور الدولي	2005	250
مصرف سومر التجاري	1999	250
مصرف الائتمان العراقي	1999	250
مصرف التنمية الدولي	2006	250
المصرف المتحد للاستثمار	1996	250
مصرف المنصور التجاري	2006	250

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف لعام 2023

1-8 : المخطط الافتراضي للدراسة

بالاستناد إلى الإطار النظري العام لأدبيات المخاطر الاستراتيجية ورأس المال اللازم لتغطية كافة المخاطر المصرفية ، وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها فقد تم تصميم المخطط الافتراضي للدراسة بما يجسد تفاعل العلاقة بين متغيرات البحث ، وكما في الشكل (1) الذي يوضح المخطط الفرضي للدراسة:

1. المتغير المستقل للدراسة : والمتمثل بالمخاطر الاستراتيجية التي تواجه المصارف جراء عملياتها وأنشطتها المصرفية.
2. المتغير التابع للدراسة : والمتمثل بمقدار رأس المال الواجب الاحتفاظ به من قبل المصارف لتغطية الخسائر المحتملة للمخاطر الاستراتيجية.

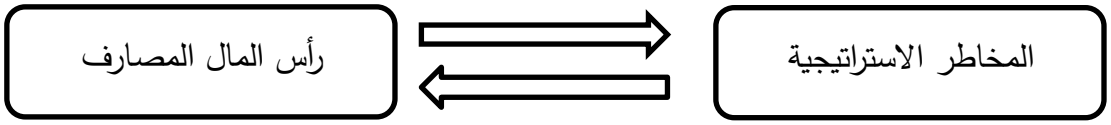

شكل رقم (1) المخطط الافتراضي للدراسة

1-9 : الدراسات السابقة

1. **دراسة (البدوي ، لمى ، 2022) : (رأس المال الاقتصادي لتغطية المخاطر الكامنة : دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التقليدية الخاصة في سورية)**

هدفت الدراسة إلى قياس رأس المال الاقتصادي لتغطية وامتصاص المخاطر المصرفية الكامنة وذلك باستخدام نموذج Srisk الذي يربط المخاطر المنتظمة مع المخاطر الكامنة للمصارف وبأسلوب جمع بيانات لعينة مكونة من 10 مصارف تقليدية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وباتباع ومن خلال دراسة علاقة رأس المال الاقتصادي كمتغير تابع ، والمخاطر الكامنة كمتغيرات مستقلة وتحليل النتائج باستخدام برنامج E- views ، وتم التوصل إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين رأس المال الاقتصادي وكلٍ من المتغيرات التابعة للدراسة على الأجل الطويل ، مع وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين رأس المال الاقتصادي وكلٍ من المتغيرات (صافي الفوائد للأصول ، إجمالي الأصول ، إجمالي التسهيلات ، الحصة السوقية) عند مستوى ثقة 5 % ، وقد أوصت الدراسة بضرورة توافر رأس مال كافٍ لدى المصارف السورية يتناسب مع الإطار العام للمخاطر مع أهمية مراجعة قياس رأسمالها الاقتصادي اللازم لتغطية المخاطر الكامنة بشكل سنوي.

2. **دراسة (إسماعيل ، محمود إسماعيل محفوظ ، 2021) : (أثر رأس المال الاقتصادي مقارنة برأس المال التنظيمي طبقاً لاتفاقية بازل III على أداء ومخاطر البنوك)**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر رأس المال الاقتصادي مقارنة برأس المال التنظيمي للبنوك طبقاً لاتفاقية بازل III على أداء ومخاطر البنوك ومن خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 25 بنكاً من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري خلال الفترة (2016 – 2020)، وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين رأس المال الاقتصادي طبقاً لاتفاقية بازل III وبين أداء البنوك ، مع وجود علاقة عكسية معنوية بين رأس المال الاقتصادي وبين مخاطر البنوك ، كما أوصت الدراسة بضرورة اختبار المتطلبات الأخرى لاتفاقية بازل III ومنها دراسة أثر التكامل بين نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR للاحتفاظ بمستوى سيولة مناسبة والحد من مخاطر ممارسات إدارة الأرباح.

3. دراسة (Alessandri & Drehmann , 2010)

هدفت الدراسة إلى استخدام رأس المال الاقتصادي في القياس التفاعلي المشترك للمخاطر المصرفية بدلاً من القياس المنفصل لتلك المخاطر وذلك لتحديد قيمة رأس المال الاقتصادي الناتج عن كل منهما والمقارنة بين النموذجين أيهما أفضل في تعزيز الاستقرار المالي ، ومن خلال دراسة تطبيقية لعينة مكونة من 10 بنوك في المملكة المتحدة في نهاية عام 2005 والقيام بمحاكاة 1000 سيناريو كلي لتوزيع خسارة المحفظة الائتمانية باستخدام أسلوب مونت كارلو ، وقد توصل الباحثان إلى أن مجموع رأس المال الاقتصادي المقابل لمخاطر الائتمان والمقابل لمخاطر الفائدة يكون أكبر من رأس المال الاقتصادي الذي يكون ناتج عن دمج مجموع المخاطر المشار إليها نتيجة التفاعل والتداخل بين مخرجات تلك المخاطر.

في ضوء عرض الدراسات السابقة ، فقد تم الاستفادة من تلك الدراسات في البناء المفاهيمي النظري للدراسة الحالية وتحديد أسلوب الوصول وتحليل النتائج التطبيقية، مع ضرورة الإشارة إلى قلة أو ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر ، ويعتبر تناول العلاقة بين المخاطر الاستراتيجية ورأس المال الاقتصادي وفق متطلبات اتفاقية بازل III من وجهة نظر الباحث إضافة علمية جديدة لتقليص الفجوة البحثية في الميدان المصرفي.

المبحث الثاني – الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول – المخاطر الاستراتيجية:

أولاً – مفهوم المخاطر الاستراتيجية:

المخاطر الاستراتيجية في أبسط أشكالها هي المخاطر المرتبطة بقرارات العمل السيئة ، وهي من أنواع مخاطر الأعمال الضمنية التي يكون اكتشافها أكثر صعوبة ولكن تهديدها له تأثير مباشر على أداء المصرف وعلى استراتيجية العمل ، ويمكن تعريفها بأنها: (تلك المخاطر المتمثلة في ضعف سياسات المصرف أو قرارات العمل الخاطئة وغير المدروسة أو التردد في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب أو التطبيق غير السليم للقرارات المتخذة أو الاخفاق في الاستجابة السريعة لمتغيرات بيئة العمل وبما يوازي البيئة المحيطة والتي ينجم عنها ضياع الفرص التشغيلية المتاحة للمصرف والتي تنعكس آثارها السلبية على كلٍ من أرباح ورأس مال المصرف) **(عواد ، الطاهر ، 2023 : 49)** ، وبذلك فأن المخاطر الاستراتيجية ناجمة عن العوامل التالية **(عواد ، الطاهر ، 2023 : 50):**

1. ضعف كفاءة ومهارة الإدارات العليا للمصرف في اتخاذ القرارات الإدارية والتشغيلية في الوقت المناسب بما ينجم عنها حرمان المصرف من فرص تشغيلية متاحة تحقق عوائد مناسبة.
2. تدني مستويات نظم الضبط الداخلي وإدارة المخاطر والبناء المؤسسي للمصرف.
3. ارتفاع مستوى الدوران في الإدارة العليا والمستويات الإدارية المتقدمة في المصرف.

ثانياً – إدارة المخاطر الاستراتيجية:

تتمثل إدارة المخاطر الاستراتيجية في طريقة فحص وتقييم تلك المخاطر وتحليل نتائجها المحتملة وتحديد أسلوب مواجهتها وذلك باتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثارها السلبية ، والتي تستلزم تنفيذ التدابير والخطوات التالية (**البدوي ، 2022 : 56**):

1. الفهم الكامل لطبيعة المخاطر الاستراتيجية والعوامل الفاعلة لمصادر تلك التهديدات كخارطة أولية لرسم وبناء خطة العمل.
2. فهم البيئة المحيطة لتحديد مخاطر السوق ومستوى التحديات الخارجية لعمليات وأنشطة المصرف.
3. تكوين قاعدة معلومات عن المخاطر الاستراتيجية ، فطالما أن المخاطر الاستراتيجية ذات صفة نوعية ولا تظهر ضمن افصاحات المصارف ضمن هيكل تقاريرها السنوية أو الفصلية ، لذا يتم إدراك تلك المخاطر وجمع المعلومات والبيانات

المساعدة في تحديد حجم وتقييم آثارها من خلال متابعة مسار الأعمال واللقاء مع الموظفين وأصحاب المصالح المتأثرين بتلك المخاطر ، كما يمكن الاستعانة بنتائج تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتحديد حجم الانحرافات وكذلك مؤشرات الأداء المصرفية KPIs لتقييم كفاءة الأداء بهدف الوصول إلى صورة متكاملة عن حجم ومستوى تأثير تلك المخاطر.

4. وضع منهجية للسيطرة على الخطر باعتماد الأساليب والوسائل الكفيلة للحد من آثار تلك المخاطر.
5. وضع رأس مال إضافي بما يتناسب مع حجم وتأثير تلك المخاطر لتكوين رأس مال اقتصادي قادر على مواجهة واستيعاب الخسائر المحتملة الناجمة عن تلك المخاطر.

ثالثاً – وسائل الحد من المخاطر الاستراتيجية:

يمكن للمصارف اتباع الوسائل والأساليب التالية لمواجهة المخاطر الاستراتيجية والحد من آثارها السلبية وكالآتي (**البدوي ، 2022 : 57**):

1. اعتماد السياسات الملائمة والضوابط والمعايير والإجراءات المنظمة للعمل المصرفي.
2. اعتماد التجديد في بيئة العمل من خلال اختيار الإدارة المصرفية من ذوي الكفاءة والخبرة المهنية مع إحداث تغييرات جوهرية في الأنشطة ذات المخاطر المحتملة.
3. تحسين أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي والالتزام بأسس ومبادئ الحوكمة الرشيدة Corporate Governance وتبادل الأدوار وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات الوظيفية والافصاح التام.
4. إنشاء مؤشرات الأداء المصرفية KPIs والخاصة بتقييم كفاءة الأداء والمهارات القيادية بصورة دورية للوقوف على نقاط الضعف والقوة في هيكلية إدارة المصرف.

رابعاً – حساب متطلب رأس المال لمقابلة المخاطر الاستراتيجية:

يتم حساب متطلب رأس المال اللازم لدعم مواجهة المخاطر الاستراتيجية ومن خلال قياس درجة مؤشر المخاطر الاستراتيجية بطريقة التقييم الذاتي لتلك المخاطر ووفقاً للخطوات الآتية (**عواد ، الطاهر ، 2023 : 53**):

1. يتم تحديد عناصر ومؤشرات واقعية تعكس فاعلية مكونات تلك المخاطر والتي تؤثر على نتائج أعمال المصرف وتعاملاته في السوق المصرفية كما في الملحق رقم (1) .
2. يتم تحديد درجة تقييم وتقدير (Score) يتراوح ما بين (1 – 10) درجة لكل عنصر أو معيار في ضوء مستوى التزام المصرف بتلك المعايير وبصورة واقعية ، حيث تمثل الدرجة (1) المستوى الأدنى لجودة الالتزام بمؤشرات معايير المخاطر الاستراتيجية ثم تتدرج بالتحسن والصعود إلى المستوى (10) والذي يمثل المستوى الأعلى لجودة التزام المصرف بتلك المعايير.
3. يتم قياس الأهمية النسبية لكل معيار من خلال ناتج معادلة قسمة (درجة مؤشر المعيار) على(مجموع الدرجات لكافة معايير التقييم) X 100% .
4. تضرب (درجة التقدير X الأهمية النسبية) لكل معيار.
5. يتم استخراج (درجة مؤشر المخاطر الاستراتيجية) للمصرف من خلال ناتج قسمة مجموع العمود الأخير من الملحق رقم (1) [درجة التقييم X الأهمية النسبية] على [مربع عدد فقرات التقييم الواردة في الجدول (10 X 10 = 100)] .
6. يتم قياس متطلبات رأس المال الإضافي اللازم لتغطية المخاطر الاستراتيجية للمصرف من خلال نتيجة ما يقابل درجة مؤشر تلك المخاطر من نسبة متطلبات قاعدة رأس المال وكما في الجدول رقم (2) أدناه:

جدول رقم (2) متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الاستراتيجية

درجة المؤشر المخاطر الاستراتيجية %	المتطلبات من قاعدة رأس المال
من صفر إلى أقل من 3 %	2 % من قاعدة رأس مال المصرف
من 3 إلى أقل من 6 %	1 % من قاعدة رأس مال المصرف
من 6 إلى أقل من 8 %	0,5 % من قاعدة رأس مال المصرف
من 8 فما فوق	صفر % من قاعدة رأس مال المصرف

المطلب الثاني – مفاهيم رأس المال في القطاع المصرفي:

هناك العديد من مفاهيم وانواع رأس المال التي تستخدم في القطاع المصرفي ، ومن أبرزها:

أولاً – رأس المال الإسمي أو المصرح به (Nominal Capital): ويمثل القيمة الإسمية للأسهم التي يصدرها المصرف ، أو هو رأس المال المثبت في عقد المصرف الذي يطرح أسهمه للاكتتاب العام **(كراجه، وآخرون ، 2006 : 124)**

ثانياً – رأس المال المكتتب (Contributed Capital) : والذي يمثل المدفوعات النقدية أو العينية التي يدفعها حملة الأسهم إلى المصرف للحصول على أسهم رأسمالية **(العلاق، 2001: 139)**

ثالثاً – رأس المال المدفوع (Paid in Capital) : هو القيمة النقدية المسددة والمدفوعة من ثمن الأسهم المباعة بدفعة واحدة أو على أقساط **(فهمي ، 2006 : 125)**

رابعاً – رأس المال الدفتري (Book Capital) : ويمثل صافي الأصول لحقوق الملكية المتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطيات (حقوق الملكية).

خامساً – رأس المال العامل (التشغيلي) (Working Capital): هو مقدار رأس المال الذي يتم تشغيله للحصول على الأرباح، والمتمثل بالموجودات المتداولة مطروحاً منها المطلوبات المتداولة **(آل شبيب ، 2007 : 219)**

سادساً – رأس المال السوقي (Market Capital): وهو عدد الأسهم المتداولة مضروباً في السعر الجاري للسهم الواحد في السوق **(الحكيم ، 2008 : 29)**

سابعاً – رأس المال التنظيمي (القانوني) (Regulatory Capital) : وهو رأس المال الذي يتم تحديده بشكل قانوني من قبل السلطات الاشرافية والرقابية والذي يجب على المصارف الاحتفاظ بالحد الأدنى منه كمصدر لتمويل نشاط المصرف ولمواجهة واستيعاب المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها (مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل).

ثامناً – رأس المال الاقتصادي (Economic Capital (EC :

عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية رأس المال الاقتصادي بأنه : (مجموعة من الطرق أو الممارسات التي تساعد المصارف على تقييم المخاطر وتحديد رأس المال اللازم لتغطية الأنشطة المصرفية التي تنطوي على مخاطر) **(Bassel 3)** ، كما عرفه آخرون بأنه (المستوى الأمثل لرأس مال المصرف المطلوب تخصيصه من أجل مواجهة وامتصاص الخسائر غير المتوقعة لجميع المخاطر المصرفية **(اسماعيل ، وآخرون ، 2021 : 2)** ، ويختلف رأس المال الاقتصادي عن رأس المال التنظيمي (الرقابي)، حيث يشير رأس المال التنظيمي إلى الحد الأدنى لرأس مال المصرف الذي تطلبه الجهات الرقابية ، في حين يشير رأس المال الاقتصادي إلى مستوى رأس المال الأمثل الذي يغطي جميع المخاطر الواردة في الدعامة الأولى من اتفاقية بازل وهي : (مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل) ، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى الواردة في الدعامة الثانية (مخاطر السيولة ، مخاطر دورة الأعمال ، مخاطر السمعة ، المخاطر الاستراتيجية ، ... الخ) **(Munniksma,2016;20)**، وذلك وفق منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP (Internal Capital

Adequacy Assessment Process) والتي تعني وجوب توافر قاعدة رأسمالية Own Fund تتناسب مع الإطار العام للمخاطر لدى المصرف ، وذلك من خلال الاحتفاظ برأس مال إضافي Capital Buffer يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي Regulatory Capital لتعزيز متانة وصلابة المصرف وجودة ملاءة رأس المال لاستيعاب كافة أوجه المخاطر وتغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة التي قد يتعرض لها المصرف جراء عملياته المصرفية وضمان استدامة واستمرارية أنشطته وأعماله المصرفية ومواصلة الوفاء بالتزاماته المختلفة في ظل الظروف غير المؤاتية ، وبناءً على ذلك فأن رأس المال الاقتصادي من حيث التكوين هو نتاج حاصل المعادلة التالية:

رأس المال الاقتصادي = رأس المال التنظيمي + رأس المال الإضافي

وتبرز أهمية استخدام رأس المال الاقتصادي في كونه إطار وقائي وأداة مهمة من أدوات إدارة وتحليل المخاطر يحقق للمصرف متطلبات التقييم الداخلي لمستوى المخاطر المصرفية وبصورة شمولية وبما يضمن تحقيق المرونة المالية الكافية لرأس المال المصرف لدعم وظيفة مواجهة واستيعاب كافة المخاطر المحتملة الناجمة عن المعاملات والأنشطة المصرفية المختلفة ، كما يستخدم كمؤشر مالي أساسي يدعم توجهات أصحاب القرار في تقييم الأنشطة المصرفية وتحديد نقاط الضعف والقوة في عمليات وتعاملات المصرف من أجل الوقوف على مكامن الوهن وبما يساعد في تطوير منهجية الأعمال ويضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية واستدامة الأنشطة المصرفية في ظل مختلف الظروف.

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي للدراسة

يتناول هذا المبحث عملية قياس مؤشر المخاطر الاستراتيجية للمصارف عينة البحث للوصول إلى تحديد رأس المال الاقتصادي الواجب الاحتفاظ به لدى تلك المصارف مع تحليل وتقييم نتائج الدراسة واختبار فرضية البحث ، وكالآتي:

أولاً – قياس مؤشر المخاطر الاستراتيجية:

تم قياس مؤشر المخاطر الاستراتيجية للمصارف العراقية عينة البحث وفق أسلوب التقييم الداخلي لمعايير تلك المخاطر والخطوات اللاحقة لها للوصول إلى تحديد قيمة رأس المال الاقتصادي الواجب على المصارف الاحتفاظ به لاستيعاب تلك المخاطر، وكانت النتائج كالآتي:

1. أن مؤشر المخاطر الاستراتيجية لدى **(مصرف آشور الدولي)** كان بدرجة (5,6 %) ، وبلغ رأس المال الإضافي قيمة (2,5) مليار دينار الواجب إضافته إلى رأس المال التنظيمي الحالي ، مما يتطلب على المصرف الاحتفاظ برأسمال اقتصادي قدره (252,5) مليار دينار تؤهله لامتصاص ومواجهة تلك المخاطر.
2. بينما سجل مؤشر المخاطر الاستراتيجية لدى **(مصرف سومر التجاري)** درجة (2,8 %) ، وبلغ رأس المال الإضافي قيمة (5) مليار دينار الواجب إضافته إلى رأس المال التنظيمي الحالي للمصرف لتكوين رأس مال اقتصادي قدره (255) مليار دينار لمواجهة واستيعاب تلك المخاطر.
3. سجل مؤشر المخاطر الاستراتيجية لدى **(مصرف الائتمان العراقي)** درجة (3,4 %) ، وبلغت قيمة رأس المال الإضافي (2,5) مليار دينار الواجب إضافته إلى رأس المال التنظيمي الحالي للمصرف لتكوين رأس مال اقتصادي قدره (252,5) مليار دينار لمواجهة واستيعاب تلك المخاطر.
4. في حين سجل مؤشر المخاطر الاستراتيجية لدى **(مصرف التنمية الدولي)** درجة (7,3%) ، وبلغ رأس المال الإضافي قيمة (1,250) مليار دينار الواجب إضافته إلى رأس المال التنظيمي الحالي للمصرف لتكوين رأس مال اقتصادي قدره (251,250) مليار دينار ليتمكن من مواجهة واستيعاب تلك المخاطر.
5. كما سجل مؤشر المخاطر الاستراتيجية لدى **(المصرف المتحد للاستثمار)** درجة (2,7 %) ، وبلغ رأس المال الإضافي قيمة (5) مليار دينار الواجب إضافته إلى رأس المال التنظيمي الحالي للمصرف لتكوين رأس مال اقتصادي قدره (255) مليار دينار لمواجهة واستيعاب تلك المخاطر.

6. أما (**مصرف المنصور التجاري**) فكانت درجة مؤشر المخاطر الاستراتيجية بنسبة (7,8 %) ، وقيمة رأس المال الإضافي الواجب إضافته إلى القاعدة الرأسمالية للمصرف (1,250) مليار دينار والذي يتطلب من المصرف تكوين رأس مال اقتصادي بقيمة (251,250) مليار دينار تؤهله لمواجهة وامتصاص تلك المخاطر.

ثانياً – تحليل وتقييم نتائج المؤشرات:

أظهرت نتائج اختبار مستوى مؤشر المخاطر الاستراتيجية وقيم رأس المال الاقتصادي الواجب على المصارف عينة البحث الاحتفاظ به لمواجهة تلك المخاطر وفق أسلوب التقييم الداخلي تعرض المصارف عينة البحث إلى المخاطر الاستراتيجية وبصورة متفاوتة في درجة المخاطر نتيجة ضعف الاهتمام بمراقبة وتحليل تلك المخاطر وتقييم مستوى تأثيرها على هيكل رأس مال المصارف ، مما يتعين من تلك المصارف إجراء التعديلات اللازمة بإضافة قيمة رأس المال الإضافي الناتج عن تلك الاختبارات إلى رأسمالها الحالي لتكوين رأس مال اقتصادي قادر على استيعاب ومواجهة آثار تلك المخاطر ، حيث تصدر كلٍ من (مصرف سومر التجاري و المصرف المتحد للاستثمار) قائمة الأكثر تعرضاً للمخاطر الاستراتيجية من بين المصارف عينة البحث وبما يتطلب منها تخصيص رأس مال إضافي بقيمة (5) مليار دينار وإضافته إلى قاعدة رأسمالها الحالي لتكوين رأس مال اقتصادي قادر على استيعاب حجم تلك المخاطر ، ثم يليها (مصرف آشور الدولي و مصرف الائتمان العراقي) برأس مال إضافي قدره (2,5) مليار دينار ، ومن بعدها (مصرف التنمية الدولي ومصرف المنصور التجاري) برأس مال إضافي قدره (1,250) مليار دينار.

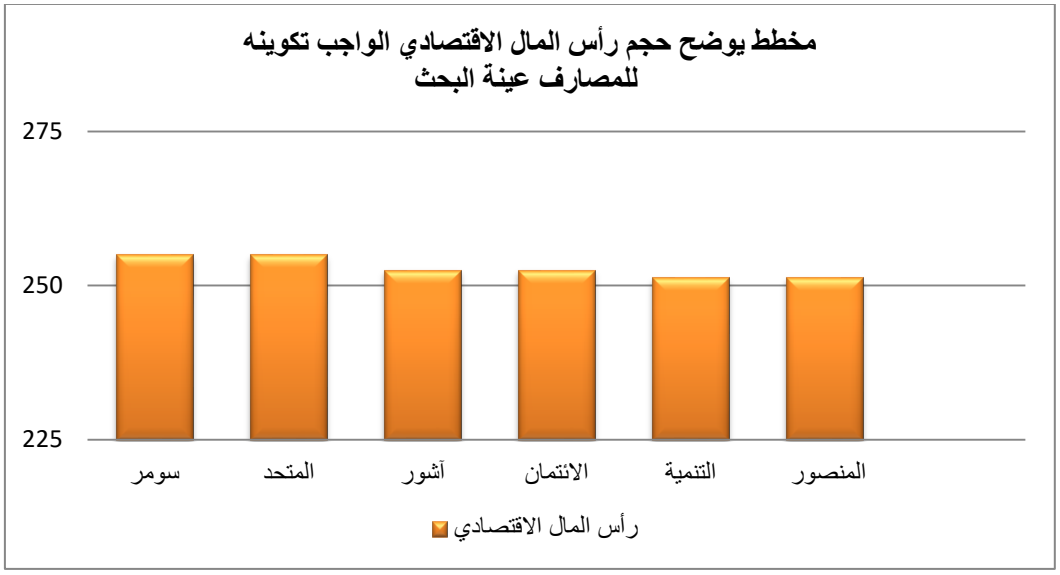

المصدر: بالاعتماد على نتائج بيانات جدول رقم (2)

ثالثاً – اختبار فرضية البحث:

من خلال استعراض نتائج الدراسة فقد تبين أن مؤشر المخاطر الاستراتيجية وفقاً لاتفاقية بازل III يحمل في طياته خسائر محتملة ناجمة عن تلك المخاطر والتي يتطلب من المصارف تخصيص رأس مال إضافي يعزز قاعدة رساميلها الحالية لتكوين رأس مال اقتصادي قادر على امتصاص ومواجهة الخسائر المحتملة الناجمة عن تلك المخاطر ، وبما يدلل على وجود علاقة طردية ذات تأثير بين مؤشر المخاطر الاستراتيجية ومقدار رأس المال الواجب على القطاع المصرفي الاحتفاظ به ، مما يجعلنا نقبل بصحة إثبات فرضية البحث القائلة : " **وجود تأثير للمخاطر الاستراتيجية طبقاً لاتفاقية بازل III في رأس مال المصارف التجارية العراقية** "

النتائج والتوصيات

أولاً – النتائج:

في ضوء ومشكلة البحث وأهدافه ، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تؤثر درجة مؤشر المخاطر الاستراتيجية على رأس المال التنظيمي للمؤسسات المصرفية وبشكل متفاوت وتبعاً لحجم وتأثير تلك المخاطر على منظومة أعمال وأهداف تلك المصارف ، فكلما ارتفع مؤشر المخاطر الاستراتيجية ازداد معها مستوى المخاطر والتي يتعين على المصارف المعنية تخصيص رأس مال إضافي مقابل ذلك لتكوين رأس مال اقتصادي قادر على دعم واستيعاب الخسائر الناجمة عن تلك المخاطر.
2. أثبتت الدراسة الحالية ارتفاع مستوى المخاطر الاستراتيجية للمصارف عينة البحث نتيجة ضعف اهتمام إدارات المصارف بهذه المخاطر وتركيز برامج عمل ادارات المخاطر المصرفية على فحص وتحليل المخاطر الرئيسية ذات الدلالات والمؤشرات الكمية دون الاهتمام بالمخاطر النوعية الكامنة ، مما يعرضها إلى خسائر محتملة جراء تلك المخاطر.
3. وجود ضعف واضح في إدارة المخاطر المصرفية في تبني إطار متكامل في بناء استراتيجية شاملة لكافة المخاطر المصرفية المحتملة التي تواجهها منظومة الأعمال المصرفية ووضع منهجية متكاملة عن أساليب تقليص مساحتها والحد من آثارها السلبية.

ثانياً – التوصيات:

استناداً إلى نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

1. ضرورة اهتمام المصارف العراقية بدراسة وتحليل كافة المخاطر المصرفية والقيام بإجراء عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) المتضمن التقييم الشامل لجميع المخاطر المصرفية بهدف الوصول إلى رأس المال الاقتصادي كونه يمثل قوة المصارف وعنصر الأمان لاستدامة البقاء والنمو المصرفي تحت أسوء الظروف وبما يعزز ثقة المتعاملين والموقف التنافسي للقطاع المصرفي.
2. ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في هيكلية إدارة المخاطر والبنى الإدارية الواهنة وتطوير سياسات المصارف بما يتماشى مع التطورات العالمية الحديثة.
3. أهمية تضمين التقارير المالية السنوية للمصارف بإفصاح شامل عن كافة المخاطر المصرفية والإجراءات المتخذة للحد من آثارها السلبية.

المصادر:

- البدوي ، لمى (2022) **" رأس المال الاقتصادي لتغطية المخاطر المصرفية الكامنة : دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التقليدية الخاصة في سوريا "** ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 10 ، العدد 1 ، ص 49-72.
- إسماعيل ، محمود إسماعيل محفوظ ، وآخرون (2021) **" أثر رأس المال الاقتصادي مقارنة برأس المال التنظيمي طبقاً لاتفاقية بازل III على أداء ومخاطر البنوك "** المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة ، المجلد الأول ، ديسمبر 2021.
- آل شبيب ، دريد كامل (2007) **" مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة "** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن.
- الحكيم ، ميثم فريد (2008) **" أثر الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال وفق مقررات بازل "** ، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.
- العلاق ، بشير عباس (2001) **" إدارة المصارف : مدخل وظيفي "** ، جامعة التحدي ، ليبيا.
- فهمي ، أحمد محمد (2006) **" مدخل في الاستثمار "** ، مكتبة الرافدين للطباعة والنشر، ط1 ، بغداد ، العراق.
- كراجه، عبد الحليم ، وآخرون (2006) **" الإدارة والتحليل المالي : أسس ، مفاهيم ، تطبيقات "** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط2 ، عمان ، الأردن.
- عواد ، عضيد، وليلى، الطاهر(2023) **" الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية "** ، مكتبة الدار العربية للعلوم ، ط 1 ، بغداد ، العراق.
- Munniksma, K. (2016) "**Credit Risk Measure under Base 11 "** Vrije University , Faculty of Science Business Mathematics and Informatics, Amsterdam.

الملحق رقم (1)
عناصر ومؤشرات تقييم المخاطر الاستراتيجية

ت	المعايير	درجة التقدير (1 – 10)	الأهمية النسبية %	التقدير X الأهمية النسبية
1	السياسات والقرارات الخاطئة لإدارة المصرف			
2	حجم الهدر المالي نتيجة القرارات الخاطئة			
3	الانحرافات في تطبيق القرارات			
4	الانحراف في تطبيق نظام الضبط الداخلي			
5	التحفظ المفرط في التعامل مع المشاريع والبرامج الاستثمارية المتاحة			
6	التردد في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الوقت المناسب			
7	عدم الاستجابة لمتغيرات البيئة			
8	التوسع المصرفي غير المدروس			
9	الدخول في عقود تمويل أو تبني خدمات ومنتجات جديدة أكبر من قدرات وإمكانيات المصرف			
10	عدم وضوح الصلاحيات والواجبات نتيجة عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية			
المجمـــــــوع		**X**	**% 100**	**XX**